

النظام السوري يكابر على الألم الناتج عن قيصر

واشنطن تنفي نيتها الإطاحة بالأسد أو إجبار روسيا على مغادرة سوريا



تصريحات وزير الخارجية السوري وليد المعلم، تعكس استمرار نظام الرئيس بشار الأسد في سياسة الهروب إلى الأمام ورفض الإقرار بأن الوضع تغير لاسيما مع دخول قانون قيصر حيز التنفيذ والذي يقول المسؤولون الأميركيون إن الهدف منه هو إحداث أكبر قدر من "الألم" بالنظام لإجباره على تغيير سياساته.

دمشق - قال وزير الخارجية السوري وليد المعلم في مؤتمر صحفي الثلاثاء إن الأميركيين "يحملون" بأن "ترسخ" سوريا لشروطهم عبر قانون قيصر الذي يستهدف "التأثير على الانتخابات الرئاسية المقبلة"، مشدداً على بقاء بشار الأسد في السلطة.

وهذا أول مؤتمر يجريه مسؤول سوري بارز منذ تفعيل قانون قيصر الشهر الجاري، وتعكس تصريحات المعلم تحدياً للولايات المتحدة وإصراراً على المضي قدماً في ذات النهج، وسط تساؤلات حول مدى قدرة النظام فعلياً على الاستمرار في "المكابرة" لاسيما مع تفاقم الأزمات المالية والاقتصادية في ظل تملل داخل بيئته الشعبية.

وتعدّ العقوبات، التي طالت الرزمة الأولى منها 39 شخصاً أو كياناً بينهم الرئيس بشار الأسد وزوجته أسماء الأسد أميركيون إن من أهدافها دفع الأسد للالتزام بالعملية السياسية في جنيف وفق القرار 2254 الذي يدعو إلى وقف إطلاق النار وإجراء انتخابات وتحقيق انتقال سياسي في سوريا.

وأضاف "هدفنا (من العقوبات) ليس ضرب الاقتصاد السوري فالأسد هو أكثر قدرة على القيام بذلك وهو يقوم بعمل جيد عبر تدهور سعر الليرة السورية ووقف ما تبقى من الناتج المحلي الإجمالي السوري. الهدف هو خلق ألم حقيقي لأولئك الذين يحيطون بالأسد ويفهمهم أن هذا الألم لن يتوقف قبل أن يغفروا سياساتهم".

واعتبر جيفري أن العقوبات لا تستهدف الشعب السوري ولا الأغنية والمساعدات للسوريين وقال "قانون قيصر يتضمن لغة قوية ومتطلبات قوية جداً في مجال المساعدات الإنسانية وسنلتزم بها. ليس لدينا أي نية لاستهداف أي شيء لعرقلة المساعدات الإنسانية في أي مكان في سوريا بما فيها مناطق النظام".

وأكد أن العقوبات تستهدف تبييض الأموال والمصرف المركزي السوري وقطاع الطيران وخاصة العسكري منه وقطاع الطاقة والبناء. وقال "نريد أن نوضح لأي كان يحاول بناء سوريا الأسد بأن هذا لن يحصل مع قانون قيصر حتى يتم التوصل إلى حل سياسي"، بموجب القرار 2254.

وسبق ووصف وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، في بيان الأسبوع الماضي، العقوبات بأنها "بداية ما ستكون حملة متواصلة من الضغوط السوري يريد أن يبقى".



جيمس جيفري
الهدف هو خلق ألم حقيقي لأولئك الذين يحيطون بالأسد

بين طموحات «الحالين» ومرارة الواقع

وجاء القانون في وقت تشهد سوريا أزمة اقتصادية حادة وتراجعا غير مسبوق في قيمة الليرة. ويتخوف المسؤولون ومنظمات إنسانية من أن تفاقم العقوبات معاناة السوريين الذين يعيش الجزء الأكبر منهم تحت خط الفقر. وتشهد سوريا نزاعاً مدمراً منذ العام 2011، تسبب بمقتل أكثر من 380 ألف شخص وبإستنزاف الاقتصاد ودمار البنى التحتية ونزوح وتشريد أكثر من نصف السكان داخل البلاد وخارجها.

مع إسرائيل" في إشارة إلى العلاقة مع إيران حيث يطالب الأميركيون بوجود خروج القوات الإيرانية والمليشيات الموالية لها من سوريا. واعتبرت إيران، التي تعد مع روسيا من أبرز داعمي الأسد، وفق ما قال المتحدث باسم خارجيتها عباس موسى الخميس، العقوبات "إرهاباً اقتصادياً ضد الشعب السوري"، مؤكداً أن بلاده ستحافظ على علاقاتها الاقتصادية مع دمشق.

الأحادية التي فرضت علينا منذ العام 1987 تحت مسميات متعددة"، مشدداً على أن "ما يجب أن نسعى إليه هو تحويل القانون إلى فرصة للنهوض باقتصادنا الوطني وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتعميق التعاون مع الأصدقاء والحلفاء في مختلف المجالات".

واعتبر المعلم أن المطلوب من "قبل الولايات المتحدة من وراء القانون وبقيله قوانين عدة هو التحلي عن تحالفاتنا وعن دعمنا للمقاومة والسير في ركب التطبيع

الاقتصادية والسياسية لحرمان نظام الأسد من العائدات والدعم الذي يستخدمه لشن الحرب وارتكاب فظائع واسعة النطاق بحق الشعب السوري".

وانتقد المعلم تكرار مسؤولين أميركيين بينهم بومبيو الإشارة إلى أن القانون يهدف إلى تحقيق مصلحة الشعب السوري، واصفاً إياهم "بجوقة من الكاذبين".

وأضاف "نحن في سوريا معتادون على التعامل مع موضوع العقوبات

عمان: سيزر لن يؤثر على علاقتنا مع دمشق

وفي تعليق على تصريحات الرزاز قال وزير الخارجية السوري وليد المعلم في مؤتمر صحفي الثلاثاء إن موقف الحكومة الأردنية جري. وشهدت العلاقات السورية الأردنية انفراجة منذ استعادة دمشق السيطرة على الجنوب في العام 2018، وعاد التبادل التجاري بين الطرفين بعد قرار فتح معبر جابر نصيب وإن بوتيرة منخفضة.

وقال الرزاز في حديث لقناة "المملكة" الأردنية، إن هناك تحديات حقيقية داخل سوريا وتؤثر على حركة التجارة والتبادل التجاري بين البلدين، لافتاً إلى أن "المواد الأساسية التي نتبادلها معفاة أصلاً من هذا القانون أو غير، والمعوقات الحقيقية هي على أرض الواقع وليست قانونية أو مفروضة".

كل من يتعامل مع النظام في الداخل والخارج. وأشار هذا القانون مخاوف لاسيما لدى دول الجوار الأردن ولبنان بالنظر لارتباط اقتصادهما بسوريا، وإن درجات متفاوتة.

ويرجح متابعون أن تكون تصريحات الرزاز ناجمة عن تطمينات أميركية بشأن عدم شمول المملكة بذلك العقوبات.

عمان - أعلن رئيس الوزراء الأردني عمر الرزاز، أن قانون قيصر (سيزر) الأميركي، لن يؤثر على العلاقات بين الأردن وسوريا، في موقف سارعت دمشق للإلتزام عليه واصفة إياه بالجريء.

ودخل قانون قيصر الأميركي حيز التنفيذ في سوريا الأربعاء الماضي، ويستهدف خلق أقسى أنواع الضغوط على دمشق من خلال فرض عقوبات على

الخرطوم: استوفينا شروط شطبنا من لائحة الإرهاب

الخرطوم - أعلنت وزيرة الخارجية السودانية أسماء محمد عبدالله الثلاثاء أن الخرطوم تقرب من اتفاق مع واشنطن بشأن تعويض ضحايا تفجيري السفارتين الأمريكيتين في كينيا وتنزانيا في العام 1998.

وأوضحت الوزارة أنه يجري "هذه الأيام وضع المسسات الأخيرة في ملف تسوية تعويضات ضحايا تفجيري السفارتين"، مضيفة أن "السودان يكون بذلك أوفى بكل متطلبات رفع اسمه من قائمة الدول للإرهاب".

وكتفت أسماء محمد عبدالله أن هناك "وفداً من الحكومة السودانية الآن في واشنطن يتفاوض مع محامي الضحايا والمسؤولين في وزارة الخارجية". وأشارت في هذا السياق إلى خطوة سابقة مماثلة هي "اكتمال التسوية مع ضحايا المدمرة كول".

وقضت المحكمة العليا الأميركية، في 18 مايو الماضي، بضرورة دفع الخرطوم، المتهمه بالتواطؤ في تنفيذ تفجيرات السفارتين، تعويضات مالية لأسر القتلى البالغ عددهم 224. ووقعت الحكومة السودانية مطلع أبريل الماضي اتفاق تسوية مع أسر ضحايا المدمرة الأميركية يو.أس كول التي تم تفجيرها قبالة ميناء عدن عام

2000 ما أسفر عن مقتل 17 من بحارتها، وقد تبنت تنظيم القاعدة حينها الهجوم، فيما أشارت واشنطن إلى علاقة نظام الرئيس عمر البشير بذلك التفجير أيضاً.

ومنذ العام 1993 تضع واشنطن الخرطوم على قائمة الإرهاب "بسبب علاقتها بتنظيمات إرهابية" بينها تنظيم القاعدة الذي أقام زعيمه السابق أسامة بن لادن في السودان في الفترة الممتدة بين 1992 و1996.

وتقف هذه القائمة حاجزاً أمام الاستثمارات الأجنبية، وحصول السودان على قروض من الهيئات المالية الدولية، الأمر الذي يؤثر بشدة على جهود السلطة الانتقالية لإعاش اقتصاد البلاد.

واتفق البلدان أخيراً على رفع التمثيل الدبلوماسي بينهما إلى مستوى السفراء. ووافقت الحكومة الأميركية في مايو على ترشيح نورالدين ساتي سفيراً لديها ليصبح بذلك أول سفير للسودان في الولايات المتحدة منذ 23 عاماً.

لقاء بعداً في مهب قوى المعارضة اللبنانية

بيروت - يلف الغموض مؤتمر بعداً الذي دعا إليه رئيس الجمهورية اللبناني ميشال عون لاسيما بعد إعلان رؤساء الحكومات السابقين، ممثلي الطائفة السننية عدم مشاركتهم، وتوجه باقي مكونات الطيف المعارض إلى تبني ذات التوجه والمقابلة.

وأكد رئيس حزب الكتائب النائب سامي الجميل الثلاثاء أن "عنوان حوار بعداً في غير مكانه"، داعياً رئيس الجمهورية ميشال عون إلى عقد حوار



العهد محشور في الزاوية

وليحمل كثيرون مسؤولية الوضع المعقد في لبنان إلى حزب الله الذي تسبب بسلاحه وانخراطه في المحور الإيراني السوري إلى غلق حنفية الدعم العربي والغربي، ولم يعد للبنان اليوم من خيار سوى صندوق النقد الدولي وإن كان كثيرون يشككون في إمكانية نجاح هذا الرهان لاسيما وأن أركان السلطة في لبنان قدموا أرقاماً متضاربة بشأن الأضرار التي خلفتها الأزمة المالية إلى الصندوق.

وأشار الجميل إلى أن "الدعوة إلى اللقاء الحواري أتت بعد إقفال كل الأبواب والمطالبة بالذهاب شرقاً نحو إيران وسوريا"، وكان الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله شدد في إطلاقاته الأخيرة على ضرورة عدم الرهان على الغرب لاسيما الولايات المتحدة معتبراً أن الحل

لازمات لبنان يكمن في التوجه شرقاً. ويقول متابعون إن حوار بعداً محكوم بالفشل حتى وإن جرى عقده في ظل غياب أقطاب المعارضة، حيث من المرجح أن ينضم أيضاً حزب القوات اللبنانية إلى الشق الرفض للمشاركة. وبرزت دعوات من عدة شخصيات سياسية ودينية تطالب بضرورة تأجيل المؤتمر الذي يقول القائلون عليه إن الهدف منه هو واد الفتنة وتوحيد الصف في مواجهة الأزمات التي تعصف بلبنان، فيما يرى المتحفظون عليه أنه



سامي الجميل
نزيب حوار حول موضوع السيادة وضبط السلاح